

قانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٩٤

باعتقاد خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٩٤ / ١٩٩٥ السنة الثالثة
من الخطة الخمسية (٩٢ / ١٩٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧)

باسم الشعب
رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتى نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

تعتمد الأهداف العامة للإطار العام التفصيلى لخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية
لعام ٩٤ / ١٩٩٥ وفقا للمعدلات التالية المقارنة بالمتوقع لعام ٩٣ / ١٩٩٤ وبأسعار
١٩٩٢ / ٩١

- ينمو كل من الإنتاج والناتج المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج
بمعدل ٤ ر ٤٪ ، ٥ ر ٤٪ على الترتيب وذلك على النحو الموضح بالقائمة (١) .
 - الاستهلاك النهائى الخاص ينمو بمعدل ٣ ر ٩٪ .
 - الاستهلاك النهائى الحكومى ينمو بمعدل ٥ ر ٩٪ .
 - الاستهلاك النهائى الكلى ينمو بمعدل ٢ ر ٤٪ .
- (المادة الثانية)

يعتمد إجمالى الاستخدامات الاستثمارية بخطة عام ٩٤ / ١٩٩٥ بمجموع قدره ٣٥
مليار جنيه منه ٨ ر ١٢ مليار جنيه استثمارات للجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات
الخدمية والهيئات الاقتصادية ، ٩ ر ١ مليار جنيه لوحدات القطاع العام غير المعاملة
بالقانون ٣٠٣ لسنة ١٩٩١ ، ٣ ر ٢٠ مليار جنيه لقطاع الأعمال العام والخاص والتعاونى
وذلك على النحو الموضح بالقائمة (٢) .

(المادة الثالثة)

تقوم جهات الإسناد التابعة للجهاز الإدارى والإدارة المحلية والهيئات الخدمية
والهيئات الاقتصادية بتنفيذ الاستثمارات المخصصة لها عام ٩٤ / ١٩٩٥ ، ويتولى
بنك الاستثمار القومى توفير التمويل اللازم فى حدود التزاماته التمويلية المقررة بالخطة
وفقا لما هو موضح بالقائمة (٣) .

وتظل الجهات المعنية كل فى حدود اختصاصها مسؤولة عن إيداع أو تضمين حسابات بنك الاستثمار القومى الموارد الاستثمارية المقدرة بهذه الخطة حسب برامج زمنية يتفق عليها مع البنك ، وكذلك الموارد التى لم تحصل حتى ٣٠ / ٦ / ١٩٩٤ وتعتبر أصول شركات قطاع الأعمال العام القابضة والتابعة ضامنة لحقوق البنك لديها .

(المادة الرابعة)

يجوز لبنك الاستثمار القومى بموافقة وزير التخطيط ورئيس مجلس إدارة البنك إتاحة التمويل للدفعات المقدمة اللازمة لمشروعات الخطة الخمسية ٩٢ / ١٩٩٣ - ٩٦ / ١٩٩٧ وتسوية المستحقات عن الأعمال التى تمت خلال سنوات سابقة ولم تواجه بتمويل خلال سنوات التنفيذ ، وكذلك عجز الموارد الذاتية أو المصادر الأخرى لتمويل الاستثمار لجهات الإسناد أو عجز سيولتها وذلك خصما على الاعتمادات الإجمالية المخصصة لذلك بموازنة بنك الاستثمار القومى لعام ٩٤ / ١٩٩٥ . ويجوز للبنك تدبير موارد إضافية من مدخرات حقيقية من الجهاز المصرفى لمواجهة المستحقات عن التجاوزات المعتمدة من السلطة المختصة .

(المادة الخامسة)

تخصص قروض ميسرة تبلغ ٧٠٠ مليون جنيه منها ٥٥٠ مليون جنيه للإسكان الشعبى وفقا للتوزيع الوارد بالقائمة (٤) وذلك بأسعار فائدة ميسرة ٦٪ ، ويجوز لوزيرى التخطيط والمالية تخصيص الاحتياطي والمناقلة وفقا للاحتياجات التى يسفر التنفذ عنها .

(المادة السادسة)

يحظر على أى من الجهات إجراء مقاصة عن مستحقاتها من الموارد التى تودع أو تضمن حساب بنك الاستثمار القومى وفقا للمادة (٥) من القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٨٠ ، والتى يأذن البنك بالصرف منها لتمويل الاستخدامات الاستثمارية العامة .

(المادة السابعة)

تفصل أهداف الخطة وفقا للإطار الوارد بمواد هذا القانون والبيانات الواردة عن خطة ٩٤ / ١٩٩٥ فى مجلدتها باعتبارهما العناصر التفصيلية .

(المادة الثامنة)

يجوز بناء على طلب الوزير المختص أن يستبدل بأحد المشروعات الواردة بالخطة مشروعا آخر أو إضافة مشروعات توفر لها تمويل ذاتي إضافي أو تمويل من الصناديق المنشأة لأغراض الاستثمار أو من الحسابات ذات الأغراض الخاصة أو قروض أو تسهيلات أو منح محلية وخارجية إضافية وذلك في حدود إطار الخطة الخمسية وبموافقة مجلس الوزراء بناء على عرض وزير التخطيط وإخطار بنك الاستثمار القومي ووزير المالية بذلك .

(المادة التاسعة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتبارا من أول يوليو سنة ١٩٩٤

يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون من قوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ذى الحجة سنة ١٤١٤ هـ

(الموافق ٩ يونية سنة ١٩٩٤ م)

حسنى مبارك

قائمة (١) : معدلات نمو كل من الإنتاج والناتج
في عام ٩٤ / ١٩٩٥

الناتج %	الإنتاج %	القطاعات الاقتصادية
٣.٢	٣.٠	الزراعة
٦.٦	٦.٢	الصناعة والتعدين
٠.٩	٠.٦	البتروول ومنتجاته
٤.٠	٣.٩	الكهرباء
٤.٦	٣.٨	التشييد
٤.٩	٤.٦	النقل والمواصلات وقناة السويس
٤.٥	٤.٠	التجارة والمال والتأمين
١٢.٤	١٠.٦	السياحة
٦.١	٥.٨	الإسكان والمرافق
٤.٣	٣.٩	الخدمات الشخصية والاجتماعية
٤.٢	٣.٨	الخدمات الحكومية
٤.٥	٤.٤	الإجمالي العام

قائمة (٢) : الاستخدامات الاستثمارية في الخطة ٩٤ / ١٩٩٥

حسب القطاعات الاقتصادية

القيمة بالمليون جنيه

الإجمالي	قطاع الأعمال		القطاع الإداري والإدارة المحلية والهيئات الخدمية والاقتصادية	القطاعات الاقتصادية
	قطاع الأعمال العام والخاص والتعاوني	غير معاملة بالقانون ٢.٣		
٢١٤٨.١	١٨٤٦.٠	-	٣.٢.١	قطاع الزراعة
٩١٧.٢	-	-	٩١٧.٢	» الري والصرف
٧٤٦٧.١	٦٦٦٥.٥	٤.٢.٤	٣٩٩.٢	» الصناعة
٣٧٢٥.٥	٢٩٨١.٠	٥٤٥.٥	١٩٩.٠	» البترول
٢٦١٢.٠	١٧١.٩	٠.١	٢٤٤.٠	» كهرباء
٥٧٥.٩	٥٣.٥	٤٥.٤	-	» تشييد
١٧٤٤٥.٨	١٢١٩٤.٩	٩٩٣.٤	٤٢٥٧.٥	جملة القطاعات السلعية
٤٨٢١.٤	١٦٨٦.٦	٥٩١.٢	٢٥٤٣.٦	نقل واتصالات تخزين
١.٠.٠.٠	-	-	١.٠.٠.٠	قناة السويس
٩٧٢.٢	٨.٥.٣	١٥٨.٠	٨.٩	تجارة
١٦١.٩	١.٧	١٣٥.١	٢٥.١	مال وتأمين
١.٩٥.٢	١.٨٢.٥	-	١٢.٧	سياحة
٧١٥.٧	٣٥٧٦.١	٨٨٤.٣	٢٦٩.٣	جملة قطاعات الخدمات الإنتاجية
٤٢٤٧.٥	٤١٥٣.٠	-	٩٤.٥	إسكان
٢٦٧٥.٨	-	-	٢٦٧٥.٨	مرافق
٦٢٧.٧	١٢٣.١	٣.٥	٥.١.١	الخدمات الصحية
١٤.٨.٦	١٣١.٣	٠.٣	١٢٧٧.٠	خدمات التعليم
١٤٤٣.٩	١١٤.٠	٢٩.٦	١٣.٠.٣	خدمات أخرى
١.٤.٣.٥	٤٥٢١.٤	٣٣.٤	٥٨٤٨.٧	جملة قطاعات الخدمات الاجتماعية
٣٥.٠.٠.٠	٢.٢٩٢.٤	١٩١١.١	١٢٧٩٦.٥	إجمالي عام

قائمة (٤) : توزيع القروض الميسرة للسنة المالية

١٩٩٥ / ١٩٩٤

(بالمليون جنيه)

البنوك والجهات المسند لها التنفيذ	جملة	بيان بالقروض
		<u>قروض الإسكان</u>
بنك الاستثمار القومى	٢٣٠	إسكان المحافظات
بنك الاستثمار القومى	٢٠	شركات الإسكان
هيئة تعاونيات البناء عن طريق : مليون جنيه	٢٢٥	تعاونيات البناء وتشمل مليون جنيه
٥٠ البنك العقارى المصرى		١٥ قوات مسلحة
٣٥ البنك العقارى العربى		٧ لإسكان الشرطة
١٤٠ بنك التعمير والإسكان		
بنك التعمير والإسكان	٢٠	بنك التعمير والإسكان
بنك التعمير والإسكان	١٠	صندوق تمويل مساكن التعمير
بنك التعمير والإسكان	٣٠	هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة
البنك العقارى المصرى	٥	البنك العقارى المصرى
البنك العقارى العربى	٥	البنك العقارى العربى
بنك الاستثمار القومى	٥	إيواء عاجل
	٥٥٠	جملة
		<u>استصلاح الأراضى</u>
بنك الاستثمار القومى	١٥	شركات
البنك الرئيسى للتنمية والائتمان الزراعى	١٠	قطاع خاص
بنك الاستثمار القومى	٢٥	جملة
	١٠٠	<u>المناطق الصناعية بالمحافظات</u>
	٦٧٥	الإجمالى
	٢٥	الاحتياطى العام
	٧٠٠	الإجمالى العام